

التراث العربي

مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب - دمشق

العددان : ١١ - جمادى الآخرة ١٤٠٣ هـ نيسان - أبريل - السنة الثالثة
١٢ - رمضان ١٤٠٣ هـ تموز - يوليو - ١٩٨٣ م

المدير المسؤول :

علي عقله عثمان

رئيس التحرير :

د. عبد الكريم اليتافي

هيئة التحرير :

د. عبد الهادي هاشم

د. ابراهيم الكيلاني

د. نشأت الحمارنة

د. عدنان درويش



مركز توثيق وتطوير علوم عربي

ترسل المواد والمراسلات الى العنوان التالي :

اتحاد الكتاب العرب ، مجلة التراث العربي ، دمشق ، ص.ب. : ٣٢٣٠ - ٨١٦٢٩٩ - ٨١٦٣٢٩

المحتوى

ص	
٧	٥٠ مكانة الشريعة وشأوها الاجتماعي
١٧	٥١ الاجتهاد في التشريع الاسلامي
٣٦	٥٢ جوانب التبليغ والامامة والقضاء « في شخصية النبي ﷺ »
٥٥	٥٣ النظرية العامة للشريعة الاسلامية تحدد ذاتيتها وطبيعتها هدفها المأم
٩٨	٥٤ مصادر التشريع غير المقبولة في الاسلام
١١٢	٥٥ رجوع المتهم عن الاقرار الصادر عنه
١٢٩	٥٦ الاجتهاد الفقهي بالشام في العصر الأموي
١٥٨	٥٧ خبر الواحد الصحيح وأثره في العمل والعقيدة
١٧٧	٥٨ ابراهيم بن ادهم
١٨٧	٥٩ المجلس ٢٣٨ في فضل ابي اسحاق سعد بن ابي وقاص
١٩٧	٦٠ نظرة جديدة في تاريخ نشأة اللسان العربي
٢١٢	٦١ القياس وصيغ المبالغة « توطئة في القياس »
٢٣٣	٦٢ خالد بن الوليد على فراش المرض في حمص
٢٤١	٦٣ العوامل والعلل و « الرد على النعاة »
٢٤٩	٦٤ امراض الملتحمة عند العرب
٢٥٤	٦٥ نحو معالجة جديدة للصورة الشعرية - بنية الصورة في شعر ابي تمام
٢٧٥	٦٦ أصل لفظ Alcohol العربي وما نقول مقابله أغول أم كحول ؟
٢٩١	٦٧ مسرحية بهيسة بنت اوس - نموذج الفتاة العربية
٣٠٠	٦٨ بريسد المجلة

القياس وصيغ المبالغة

«توطئة في القياس»

صلاح الدين الزعبلاني

القياس هو حمل الفرع على الأصل لملئة جامعة بينهما ، باعطاء المقيس حكم المقيس عليه . وقد تشعبت آراء الأئمة في الأخذ به في مسائل كثيرة . فمنهم من اشتد فنهج له حدوداً ضيقة لا يمدوها ، ومنهم من تعلق به فجرى فيه بغير عنان . وإذا كان لا بد من التوجه الى القياس ما سمحت به طرائق العربية ، لأنه المعول عليه في نماء اللغة وارتقائها ، والسبيل الى تسني ما تعسر فغزمناله من نأدها وشاردها ، ذلك لتكفي ما تُستكفي وتؤدي ما تُستأدى من مسايرة شؤون العصر ومستحدثاته ، أقول اذا صح التوجه الى القياس ما جادت به أصول العربية ، فان ما نعينه بالقياس هنا ، هو قياس التصريف والاشتقاق ، وقياس النقل والمجاز . وقد بسطنا القول في ذلك حين الكلام على تدرج المعاني والاشتقاق الصغير والكبير من فصول المجلة . أما قياس النحو الذي يُراد به الاستدلال الذهني لاستنباط القواعد وتعليقها فان في الغلو فيه بعداً عن خصائص اللغة ، ونأياً عن طبيعتها . ذلك أن في تحكيم المقاييس العقلية في كثير من مسائل النحو ما يضيّق واسماً ويمنع سائفاً ، بل يحظر صحيحاً فصيحاً . فطرائق العربية لا تقاس بمقاييس عقلية كما تقاس مسائل المنطق وقضايا الفلسفة وعلم الكلام . وليس النحو قياساً كله . قال ابن جنى في الخصائص (٤٢/٢) : و معاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تُستدرك بالأدلة قياساً . لكن ما أمكن ذلك منه قلنا ونبهنا عليه . وليس الوجه أن يقال (النحو كله قياس) كما قال أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) في كتابه (لمع الأدلة / ٩٥) في الرد على من أنكر القياس . ففي كلامه صرف وإيفال اقتضاهما المناظرة والجدال من جهة ، ومهد لهما تحكيم الفلسفة في النحو من جهة أخرى .

* * *

هذا ولا شك أن المستحب من قياس النحو هو ما اعتمد لوضع القاعدة واستنباط الحكم فأفاد في تهذيب اللغة وتشذيبها • والذي اتخذ لتعميل الظاهرة اللغوية فكان وسيلة الى وعي نظم اللغة وتعليمها • ويرتكز مثل هذا القياس على ما أسماه (العلة التعليمية) و (العلة القياسية) •

أما العلة التعليمية فقولك هذا مرفوع لأنه فاعل ، وذاك منصوب لأنه مفعول به • وأما القياسية فالتى تقوم على اشتراك المقيس والمقيس عليه فيما تصوروا أو ظنوا أنه علة موجبة للحكم فيها ، كعملهم بناء اسم (لا) النافية للجنس ، على بناء (خمسة عشر) • وتتمدد الآراء في تحديد العلة القياسية فتختلف باختلاف وجهات النظر والاعتبار • وقد تتجاذب الحكم الواحد علتان أو أكثر فيبنى على قياسين أو أكثر • كما يتأتى أن يكون حكمان متضادان في المسألة الواحدة فتقتضيها علتان مختلفتان، فيبنى كل منهما على قياس. كما مثل له ابن جنى في الخصائص (١٧١/١ - ط ١٩١٣) • ومن ثم ذهب المجددون في النحو الى انعام النظر في هذه الملل ، والعمل على الاهتداء الى الأشمل منها في الحكم ، والأظهر في التعميل ، والألصق بالمربية •

ومهما يكن من شيء فان القياس الذي استند فيه الى احدي العلتين التعليمية والقياسية ، انما يجانس طبيعة اللغة وخصوصها ، دون القياس الذي اعتمد على العلة الجدلية النظرية فنحا نحو الفلسفة واتسم بسمتها ، وغدا صناعة أو رياضة عقلية ونشاطاً ذهنياً ، بل جعل التعميل فيه أصلاً وغاية ، لا وسيلة وحاجة • وبين القياسين من التفاوت والتناثر ما لا يخفاء به ولا ليس • فقولك (ان وأخواتها) أشبهت الفعل المتمدى اذا تقدم مفعوله على فاعله ، فنصبت أسمها ورفعت خبرها ، كما نصب الفعل مفعوله ورفع فاعله ، قولك هذا تعميل قياسي • لكن ايفالك في البحث عن وجه هذا الشبه ، وقولك ان (ان) تشبه الفعل لفظاً لأنها ثلاثية ، ومعنى لأنها تفيده التوكيد ، فاذا خُففت ذهب شبه الفعل فقل عملها ، قولك هذا تعميل جدلي نظري •

هذا وقد وفق ابن جنى في انكار الملل الثرانى أو علة الملل ، فاعتد منها ما جاء تسمية للعلة الأولى وشرحاً لها • لأنك اذا ابتغيت علة لكل علة فطلبت الملل الثرالث فيما بعد ، أدراك هذا الى ما لا يُعد منها ولا يُحصى •

وشيء آخر لا بد من التعويل عليه في التعميل ، وهو اقتران صحة الحكم النحوي بسلامة المعنى دون التعلق بما تقتاد اليه براعة الصناعة والافتنان بها من الجدل والتاويل • كذلك كان كثير من الأوائل • وقد أراد عبدالقاهر الجرجاني (٤٧١ هـ) بكتابه دلائل الأبهج وأسرار البلاغة أن يشير ، فيما نبه عليه ، الى أن أصل المعنى يمكن أن يعبر عنه بطرق مختلفة وأساليب متباينة ، وأن لكل عبارة من ذلك معنى تتفرد به • وليس يسوغ أن تؤدي العبارتان معنى واحداً ، الا اذا تفقتا بنية وتركيباً من كل وجه •

وإذا كان ابن جنى قد نبه على نحو من هذا حين قال في الخصائص (١/٣٤٥) :
(ووجه جوازه من قبل القياس أنك انما تستنكر اجتماع تقديرين مختلفين لمعنيين)
وقال (لكن لما اختلف المعنيان جاز أن يختلف التقديران ، فأعرف ذلك) . أقول إذا كان
بعض النحاة قد أشار الى ذلك ووعاه فقدفات الكثير منهم أن يُعنوا به ويفصحو عنه
ويأخذوا بمنهاجه ، فقد تنكبوا سبيل الممانى وأغرقوا في العناية بالصناعة اللفظية وقصروا
الاهتمام على ضبط الأواخر . ولا يخفى أن النحو عند الأوائل هو علم العربية الذي يعرف
به وجهة كلام العرب وما يقصدون اليه في التعبير عن أغراض النفس . وقد أشار الى
ذلك الأشموني حين قال (وهو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ،
الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي اختلف منها) كما أشار اليه ابن عصفور في المقرب
حين ذكر (أن المراد هنا بالنحو قولنا علم العربية ، لا قسيم الصرف) . أما عند المتأخرين
فقد غدا النحو (علم الاعراب والبناء) كما نبه عليه الصبان حين قال (واصطلاح المتأخرين
تخصيصه بفن الاعراب والبناء وجعله قسيم الصرف) ، وأردف (وعليه فيعرف بأنه علم
يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم اعراباً وبناء ، وموضوعه الكلم العربية من حيث
ما يعرض لها من الاعراب والبناء) . وهكذا تحول النحو مما كان عليه من البحث في صفة
تأليف الكلم للتعبير عما في النفس من أغراض، الى البحث في ضبط الأواخر اعراباً وبناء ،
ضماناً لسلامة اللسان من اللحن ، وبسط الكلام في عوامل ذلك والاسهاب في تعليقه
بالجدل النظري . فبدأ النحو بذلك وقد هارماؤه وشاه بهاؤه وساء مذاقه . والا فان
توكيد العناية بالممانى كان يوجب دراسة اللفظ في تركيب الجملة بدراسة موقعه من التركيب
عامة من حيث اتصاله بالأجزاء الأخرى وتأثره بها وتأثيره فيها . ثم دراسة الجملة مجتمعة
الشمول من حيث صورة التعبير وأسلوبه . وقد جرد النحو من هذا كله وخصت به علوم
البلاغة كالممانى والبيان . وإذا كان المتأخرون قد أثروا الجملة بطرف من الدراسة فقد
قصروا كلامهم في ذلك غالباً على موقعها من الاعراب . أما دراسة الجمل من حيث توظيفها
في الممانى والتعبير عنها فقد بمد أن يكون من خصوص النحو وموضوعه .

□ نشأة القياس واتساعه :

إذا عدنا الى الأوائل من النحاة رأينا أن أول من عمل بالقياس من الأئمة هو عبد الله
ابن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) . فكان أقدم من انتهج القياس وارتاح اليه
وأخذ بالأكثر والأغلب . ففي طبقات الزبيدي (٢٥) : (قال ابن سلام : عبد الله بن أبي
اسحاق الحضرمي كان أول من بعج النحو ومد القياس وشرح الملل) . ونحو من ذلك في
نزهة الألباء (٢٣) لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري .

أما ما اشتهر واستفاض من أن أول خطة اتخذت لوضع النحو كانت لأبي الأسود الدؤلي
الكناني (٦٩ هـ) كما جاء في مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت ٣٥١ هـ) والزبيدي
في طبقاته (٢٧٩ هـ) وابن النديم في الفهرست (٤٠٠ هـ) وسوى ذلك ، فيبدو أن هذه الخطة
لم تكن تمدو عند التحقيق (نقط المصحف) . والمراد بذلك الاهتمام الى ما اتخذ رمزاً
للشكل في الرفع والنصب والجر ، صوتاً للسان من اللحن . وقد وفق الأستاذ

أحمد أمين رحمه الله في ضعي الاسلام ، حين أشار الى ذلك ، وأيده فيه الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه (أصول النحو) حين قال : (والشكل أعود على حفظ النصوص من حدود النحو • ولعله أعظم خدمة قدمت للعربية حتى الآن) • فالدؤلي لم يعمد الى تأصيل الأصول النحوية وتقييم قواعدها فيما أسماه (التعليقة) • ودليلنا على ذلك هو كتاب سيبويه نفسه ، وهو دليل فاصل • فقد روى سيبويه في كتابه عن الخليل غالباً كما روى عن الأخفش الأكبر ، وروى عن عيسى بن عمرو عن أبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب • وروى عن عبد الله بن أبي اسحاق الحضرمي • لكنه لم يتجاوز الحضرمي الى امام قبله • فما الذي يعنيه هذا ؟ أغلب الظن أن الحضرمي هو أول من وضع أصول النحو وقياسه فهو رأس البصرية •

وخلف الحضرمي ائمة أخذوا بالأكثر والأغلب وعولوا على القياس كعيسى بن عمر (١٤٩ هـ) وأبي عمرو زبّان بن العلاء (١٥٤ هـ) ويونس بن حبيب (١٨٢ هـ) • ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٥ هـ) وهو يمد بحق عميد النحاة (فهو الذي بسط النحو ومد أطناية وسبب علله وفتق معانيه • • واكتفى في ذلك بما أوحى الى سيبويه من علمه • ولقنه من دقائق نظره ونتائج فكره ولطائف حكمته ، فحمل ذلك عنه وتقلده ، وأثف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدم وأمتنع على من تأخر بعده) كما ذكره الزبيدي في (مختصر كتاب العين) • وقد شغف عمل الخليل حقاً عن عبقرية نادرة فاخضع للنحو نهجاً لغوياً سليماً ، وأثف في اللغة فكان فسيح الخطوة بميد الفور ، في معجمه الفريد كتاب العين ، بل رصد الأصوات اللغوية وصفاتها فكان له فيها رأي متقدم حصيف ، وتعلق بموسيقا الشعر وكشف عن لطائف العسفاتخذ لأوزان الشعر ستة عشر بحراً •

ثم توالى الأئمة فجاء الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد (١٧٧ هـ) فروى عنه سيبويه • وهو لم يعرف بأنه من أهل القياس والتعليل ، فاذا عمد اليهما كان أدنى الى خصوص اللغة ومراعاة سلامة المعنى في تمدد وجوه الاءراب •

وجاء سيبويه عمرو بن عثمان (١٨٠ هـ) فطلع على الملا بكتابه الفذ ، يمول فيه على الأكثر والأغلب • ينهج طريق القياس والتعليل ويعلم البحث فيهما كما يعلم النحو • وقد اختلف سيبويه الى مجلس أستاذه الخليل ، وأقبل عليه وأطال التلقي عنه ، فلقت نظر أستاذه فكان محل عنايته وموضع اختصاصه • استوفى سيبويه ما أملي عليه رواية ورأياً وتعليقاً وشرحاً ففاضل ووازن وأحكم الرأي فادى فأحسن التادية وكان صادقاً فيما أداه •

وجاء الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (٢١٥ هـ) وتضاربت فيه الآراء وتداومت ، وقد امتدحه الكوفية • والثابت أنه كان من الحفاظ النقلة ، لكنه كان يتكسب بعلمه • • واشتهر قطرب محمد بن أحمد بكتابه الملل في النحو (٢٠٦ هـ) ، والمازني أبو عثمان بكتايبه علل النحو والتصريف •

ثم اتسع القياس وجمل ينحو نحو المنطق والفلسفة كما تجلسى ذلك عند المبرد أبي المباس بن أبي يزيد (٢٨٥ هـ) وقد دخلت الكامل والمقتضب ، والزجاج

أبي اسحاق (٣١١ هـ) فالف الاشتقاق والأماي، وابن السراج أبي بكر (٣١٦ هـ) وقد وضع الأصول وتلمذ للمبرد وصادق الفليسوف الفارابي وكان قوي الصلة به فتلمذ له في المنطق ، كما تلمذ الفارابي لصاحبه في النحو . وقد أخذ عن هؤلاء أبو سعيد السيرافي (٣٦٨ هـ) وله شرح الكتاب ، وعلي بن عيسى الرمانى (٣٤٨ هـ) وله التفسير ، وأبو علي الفارسي (٣٧٧ هـ) وله الايضاح والتكملة ، وأبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢ هـ) وله الخصائص وسر صناعة الاعراب والمحتسب . وقد استفاضت شهرة ابن جني فسبق أقرانه وشأهم شأواً فبلغ الذروة في الأصالة وكان اماماً مقدماً في القياس .

وعُرف من أئمة القياس بعد أبي علي وأبي الفتح جبار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري صاحب الكشاف والمفصل (٥٣٨ هـ) وابن الشجري هبة الله أبو السعادات العلوي صاحب الأماي (٥٤٢ هـ) وأبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن الأنباري صاحب المصنفات النقيسة ، لا سيما الاعراب في جدل الاعراب والانصاف في مسائل الخلاف ولمع الأدلة (٥٧٧ هـ) والعكبري عبد الله بن الحسن صاحب اللباب واعراب القرآن وتفسيره (٦١٦ هـ) .

* * *

هذا وإذا كان الحضرمي هو رأس البصرية (١١٧ هـ) فقد اختلف فيمن يمكن أن يكون رأس الكوفية فقد جام في المظان أن بمضائمة البصرة قد هجروها الى الكوفة فأقاموا بها ، وكان أشهر هؤلاء أبو جعفر الرؤاسي محمد بن أبي سارة (١٩٠ هـ) وهو أول من وضع كتاباً في النحو من أهل الكوفة فأخذ عنه الكسائي أبو الحسن علي بن حمزة (١٨٩ هـ) وهو امام الكوفية ، كما كان الخليل امام البصرية ، وأخذ عن الرؤاسي الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد (٢٠٧ هـ) ، وهو علم الكوفية بعد الكسائي . وإذا قال سيبويه (قال الكوفي) فقد عنى الرؤاسي هذا . وبذلك يمكن أن يعد الرؤاسي رأس الكوفية مع عمه معاذ بن مسلم الفراء مبدع علم التصريف ، وقد عمر طويلاً (١٨٩ هـ) . قال الفيروزآبادي في البلغة :

(أبو جعفر الرؤاسي استاذ أهل الكوفة في العربية) .

وإذا كان الكسائي قد نهج حدود المذهب الكوفي في التمويل على النقل خلافاً للبصرية في اعتمادها على النظر العقلي فان الفراء قد شايع الكوفي فيما استن من أصول ، ولو خالفه في كثير من المسائل ، بل دافع عن النهج الكوفي حتى غدا وكانه امام الكوفية . وهكذا قد استمسك بالرواية وأبى للنحوي أن ينهج نهج المتكلمين والمناطقة والمتفلسفين . وكان القرآن مادته الأولى في روايته ، فبدأ أميناً على خصوص اللفظة وطبيعتها ، كما كان ثعلب أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١ هـ) من بعده مخلصاً لهذا النهج مردداً لأقوال الفراء ، محتجاً بأرائه ، غير عابئ بالتعميل . ولم يعرف عن ثعلب أنه حاول فلسفة اللفظة أو منطقة النحو ، كما حاول البصريون وخصمه منهم ، وهو المبرد . ويعزى الى ثعلب الفضل في اشاعة المذهب الكوفي والتبشير به ، كما يعزى الى المبرد دعوته الى البصرية ، وبراعته في الاغراء بها .

□ قياس البصرة وقياس الكوفة :

هذا وإذا كان البصريون قد عُنوا بالقياس ومضوا فيه وأغلوا حتى تجاوزوا طبيعة اللغة وخصوصها ، فقد كان للكوفيين أصولهم وقياسهم وعللهم . وهم لم يقتصروا على الوصف دون الاستدلال والاعتلال . ولا ننس قول الكسائي :

انما النحو قياس يتبع . وبه في كل أمر ينتفع

بل لا ننس منزلة الفراء في التعليل والقياس ، وقد اعتمد الكوفيون على السماع والقياس ، كما فعل البصريون ، وكان أوائلهم أعنى بالسماع منهم بالقياس ، وأشد حرصاً على الوصف منهم على التعليل ، كما كان أوائل البصريين أنفسهم . وإذا كان الكوفيون لم يدركوا شاو البصريين في الأخذ بالقياس ، وكانوا أدنى إلى القصد منهم إلى الإيصال ، فليس صحيحاً أنهم عولوا على كل مسموع . ولو صح أن الكوفيين يعملون بكل شاذ ويقيسون عليه ، لما استقام لهم أصل أو حكم أو قياس . واني لأستشرف قول الأستاذ أحمد أمين ، رحمه الله ، في كتابه ضحى الاسلام (٢/٢٥٩) : (أما الكوفيون فلم يروا هذا المسلك ، ورواوا أن يحترموا كل ما جاء عن العرب ، ويجيزوا للناس أن يستعملوا استعمالهم ، ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة . بل يجعلون الشذوذ أساساً لوضع قاعدة عامة) ، أقول اني لأستكثر هذا القول ولو شد منه قول السيوطي في بغية الوعاة (ان الكسائي كان يسمع الشاذ الذي لا يجوز الا في الضرورة فيجمله أصلاً ويقيس عليه) .

ذلك أن الكوفية انما تجيز استعمالاً قديماً عن قواعد البصرية ويشرد عليها ، ولكنها لا تقر استعمالاً يخرج عن قواعدها هي . وقد يكون في ضوابط البصرية ما يمنع مسموعاً ، وفي ضوابط الكوفية ما لا يطرحه ولا ياباه . ذلك أن مذهب الكوفية أكثر تشعباً وأوسع رواية ، ومذهب البصرية أوسع قياساً وأضيق رواية . على أن اتساع القياس البصري المبني على الملل العقلية المنطقية قد يمنع السائغ ، ويضيق عن المسموع . وهذا ما دعا المتأخرين من النحاة ألا يجروا على مناهجهم أو يأخذوا أخذهم . قال أبو حيان (نحن لم نتعبد بمذهب البصرية وانما نتبع الدليل) . وقال في البحر المحيط (٢/٣٦٣) : (والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ونقلوه) . وقال : (٤/٢٧١) : (هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراءة ، ولا يجوز لهم ذلك) . وقال أبو عمرو الداني في جامع البيان (وأئمة القراء لا تعتمد في شيء من حروف القرآن على الألفى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل . والرواية اذا ثبتت لا يردها قياس عربية ولا فسوة لغة) . وقال الشيخ عبد العظيم الزرقاني في كتابه (مناهل العرفان ٤١٥) : (فاذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة ، كان القرآن هو الحكم على علماء النحو ، وما قعدوا من قواعد) . وهكذا تحلل ابن مالك وابن هشام فيما اجتهدا فيه ، من حدود البصرية في كثير من الأحيان ولو تهيباً للنحو من الأئمة من استنوا بهذه السنة ونهجوا هذا السبيل فتمنوا على المتابعة والمشايمة ، وفازوا من التمسك بمذهب مخصوص ، ونجوا

مما لا تحتمله طبيعة اللفظة، أو ياباه خصوصها من الجدل ، وعنوا بنحو الكوفية كلما أوغلت
البصرية في التعليل فنكتبت الجادة ، وعولوا على القرآن وأثروا ما جاء فيه على كل مروى،
لكان لهم خطة سديدة سوية في التجديد والاحياء .

□ الظاهرية والقياس :

إذا كانت هناك طائفة قد مجتت القياس فهي الظاهرية . لكنها أنكرته في الفقه
خاصة . وقد بدا أن بعض النحاة قد دعوا إلى ذلك في النحو أيضاً . والمذهب الظاهري في
الأصل مذهب فقهي دعا إليه في القرن الثالث الهجري أبو داود بن علي بن خلف البغدادي
إمام أهل الظاهر في المشرق وتولى الدعوة إليه والاحتجاج له والمنافعة عنه في القرن الخامس
الهجري الإمام علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، معتقداً أن القرآن إنما يجب أن
أن يُحمل على ظاهره ولا يحال عن ظاهره البتة ، اللهم إلا أن يأتي نص أو إجماع أو
ضرورة حس على أن شيئاً منه ليس على ظاهره ، وأنه نقل من ظاهره إلى معنى آخر .
فالانقياد حينئذ واجب لما يوحيه ذلك النص والإجماع والضرورة . وقد جاء تفصيل ذلك
في كتب ابن حزم الأندلسي لا سيما (إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد
والتعليل) .

□ ابن مضاء والقياس :

عاش ابن مضاء في القرن السادس الهجري فبدأ أنه اتخذ مذهبه في النحو على مشال
مذهب الظاهرية في الفقه . أي أنه أنكر القياس كما أنكرته وعول على النص كما عولت
عليه ، وذلك في كتابه الشهير (الرد على النحاة) ، لكن هذا لا يتسنى في الأصل لأن في علل
النحو من فسحة النظر ما لا تتسع له علل الفقه أحياناً كثيرة . كان يكون البحث في علة مناسك
الحج وترتيبها ، وفرائض الصلاة وعدد ركعاتها فتجد مرد وجوبها إلى ورود الأمر بها بحكم
الشريعة ، أي بالنص . قال ابن جنبي في الخصائص (٥٢/١ - ط/ ١٩١٣ م) :
(فأول ذلك أنا لسنا ندعي أن علل المربية في سمت العلل الكلامية البتة ، بل ندعي أنها
أقرب إليها من العلل الفقهية) . وأردف : (وإذا حكمنا بديهة العقل وترفعنا إلى
الطبيعة والحس ، فقد وفينا الصنعة حقها ، وربانا بها أفرع مشارفها) .

أقول إنما ثار ابن مضاء على النحاة وعصاف مذهبهم في (العامل) لغلوهم في
التعليل ، فاستبعد الجدل النظري والحجاج الفلسفي ، وكل ما ينأى باللفظة عن طبيعتها
وينحرف عن خصوصها ، وعول على النص وأغفل القياس من هذه الجهة . لكن ابن مضاء
قد أخذ نفسه بنوع من القياس ، ذلك أنه أقر (الملة) وأبى (علة الملة) أو العلل
الثواني والثالث، كما أنكرها ابن جنبي نفسه. وأقرار (الملة) يدعو إلى البحث في الملة
الجامعة والثماس القياس الذي لا بد منه . والا فكيف يمكن أن تنهض لفة لا يعمل قياس
على رسم ضوابطها وشرع حدودها، ويمهد لها سبيل التوليد والنماء ومذاهب الاتساع
والارتقام .

□ القياس والسماع :

إذا كان التمويل على السماع مرده في الأصل الى العرص على ضبط اللغة وكفالة سلامتها أيام كان يعمل الأئمة على حصرها وتدوينها، فينبغي ألا يكون حائلاً دون ما يمكن أن يلتبس فيه علة جامعة فيبنى عليه قياس، في كل ما تدعو اليه حاجة التعبير والاصطلاح فتأذن به طرائق النقل والمجاز وسبل التصريف والاشتقاق . والا كان السماع قيماً يحجر اللغة عن التوالد والانبساط ويقصر خطاهما عن استجابة أو مؤاتاة . ولا يخاف بأن سبل التصريف وضوابط الاشتقاق لا يشوبها من سرف التعليل في ذكر الأسباب ومسبباتها ما يشوب القياس في قواعد النحو . ومن ثم لم يفض التمويل عليها الى شيء مما آل اليه الاغراق في قياس النحو وتعليقه ، من النأي باللغة عن خصوصها وتعيث طبيعتها والازواء بها عن سبيل المعاني الى الافتنان بصناعة الاعراب ، حتى انقبض هذا الاعراب عن أن يكون دليل المعاني وسبيل الابانة والافصاح .

وقد أخذ مجمع اللغة القاهري بقياس التصريف والاشتقاق هذا في مؤتمراته حين أجرى القياس في كثير من المشتقات على ما ذكرناه ونذكره في أبوابه .

□ القياس في صيغ المبالغة :

هذا بحث طريف قلما خاض فيه الباحثون . اذ لم يصرح الأئمة الأوائل بقياس اشتقاق صيغ المبالغة ولم يشر اليه ابن مالك في الفيته حين قال :

**فَعَالٌ أَوْ مَفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ فِي كَثْرَةِ عَنِ فَاعِلٍ بِدِيلِ
فِيَسْتَحِقُّ مَالَهُ مِنْ عَمِلٍ وَفِي فَعِيلٍ قُلٌّ ذَا وَقَعِيلٍ**

فأنت ترى أن ابن مالك لم ينبه على قياس اشتقاق صيغ المبالغة هذه . وكل ما عناه هنا أن صيغ (فعّال ومفعّال وفعول) تنوب كثيراً عن (فاعل) للدلالة على المبالغة وتعمل عمله ، وقل ذلك في (فعيل وفعل) . وقال الامام الأشموني في شرح ما تقدم من قول ابن مالك (١١٤/٣) : (أي كثيراً ما يحول اسم الفاعل الى هذه الأمثلة لقصد المبالغة والتكثير فتستحق ما كان له من عمل) . فقال الامام الصبّان في تعليقه على هذا (قوله فتستحق ما له من عمل يفيد أن جميع الأمثلة الخمسة تعمل قياساً ، وهو الأصح) .

فتبين بهذا أن الذي عناه الأئمة هنا ، هو قياس عمل صيغ المبالغة الخمس ، كعمل اسم الفاعل . وسكتوا عن قياس اشتقاقها . هذا والكوفيون على عدم اعمال صيغ المبالغة وتأويل ما عمل منها على تقدير فعل ، خلافاً للبصريين . فقد أجمع هؤلاء على اعمال الصيغ الثلاث الأولى قياساً ، واختلفوا في الصيغتين الأخيرتين . وأكثر المتأخرين من الأئمة على قياس اعمالها جميعاً ، كما ذهب اليه سيبويه .

وإذا تجاوزنا الصيغ الخمس الى سواها فالأكثر على أن اعمالها سماع . ف (فعّيل) بكسر الأول وتشديد الثاني ، وهو من صيغ المبالغة ، قال بعضهم بقياس اعماله ، وأنكره

كثيرون ، وحملوا ما عمل منه على السماع . قال الامام الصبان (١١٥/٣) : (في الفراض ما نصه : زاد ابن خروف اعمال فعّيل كزيد شريّب الغمر بال نصب ، فاجازه ايضا ابن ولاد ، وحكاه ابو حيان) . و اردف الصبان قائلا (وشريّب من المبالغة سماعا ..) اي ان اعمال شريّب سماع لا قياس ، خلافا لما ذهب اليه في الصيغ الخمس المتقدمة .

هذا عن قياس الاعمال . أما عن قياس الاشتقاق فقد استنبط بعض الباحثين المحدثين من سكوت العلماء عن التصريح بقياس اشتقاق صيغ المبالغة ، الى أن صوغها سماع . فقال الشيخ مصطفى الغلايني في كتابه (جامع دروس اللغة العربية - ٨٦/١) : (مبالغة اسم الفاعل الفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل بزيادة ٠٠٠ ولها أحد عشر وزنا ٠٠ وأوزانها كلها سماعية فيحفظ ما ورد منها ولا يقاس عليه) . وقال الشيخ أحمد الحملاوي في كتابه (شذا العرف / ٧٨) : (وقد تحوّل صيغة فاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث الى أوزان خمسة مشهورة تسمى صيغ المبالغة ، وهي فعّال ومفعّال وفمّول وفمّيل وفمّيل وفمّيل ٠٠ وقد سمعت الفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة) . فلم يشر الى قياس .

وقال الشيخ معد الخضر حسين في كتابه (القياس) : (ويقوم مقام اسم الفاعل فعّال ومفعّال وفمّول وفمّيل وفمّيل ، وهذه المسماة عندهم بأمثلة المبالغة نحو نظار ومنحار وصبور وعليم وحذر) ، والمنحار كثير النحر ، و اردف (ومن علماء العربية من يذكرها ويضرب لها الأمثال ويبسط أو يوجز في الخلاف الجاري في اعمالها عمل اسم الفاعل . ولا يأتي على ناحية القياس في اشتقاقها بمباراة صريحة . ومنهم من يصرّح بصحة القياس في بناء فعّال خاصة ، كما في روح الشروح على المقصود . ووجه هذا المذهب أن صيغة فعّال وردت في مقدار من الكلم الفصيح يكفي لصحة القياس عليه) . وهكذا أشار الى اهتمام العلماء باعمال الصيغ دون اشتقاقها .

□ قياس الاعمال يقتضي قياس الاشتقاق :

والذي عندي أنه اذا أنعمنا النظر في كلام ابن مالك ، ألفينا أنه يشير الى كثرة تحويل (فاعل) الى فعّال ومفعّال وفمّول ، من صيغ المبالغة ، وقد أوجب ذلك أن تنوب منابه في تأدية عمله عند ارادة التكرير . فانظر الى قول الامام الأشموني (أي كثيرا ما يحوّل اسم الفاعل الى هذه الأمثلة بقصد المبالغة والتكرير) . أفلا تستوجب كثرة التحويل هذه دعوى القياس في اشتقاق صيغ المبالغة ، كما استحقت قياس اعمالها !

قال الشيخ محمد الخضر حسين في مقال آخر له في مجلة المجمع القاهري (٥٤/٢) : رجعنا الى كتب الصرف فوجدنا كثيرا منهالا يتعرض لصيغة فعّال من ناحية أنها قياسية أو سماعية ، ولا يزيد على أن يذكر أنها صيغة تأتي بدلا من اسم الفاعل للدلالة على المبالغة في معنى الفعل ، ووجدنا طائفة يتعرضون لمجيء فعّال ومفعّال وفمّول بدلا من اسم الفاعل ويصفونه بالأكثر ، كما قال الأشموني في شرح الغلاصة) . و اردف : (ووجدنا طائفة ثالثة تصرّح بأن الصيغ الخمس : فعّال ومفعّال وفمّول وفمّيل وفمّال ، المأخوذة من فعل متعد ، قياسية . قال الشيخ الدنوشري : يُنظر هل التحويل الى الخمسة المذكورة قياسي أو سماعي ، أو قياسي في الثلاثة الأولى : فعّال ومفعّال وفمّول ، سماعي في الأخيرتين :

فمبيل وفعل ، ثم قال : مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعدد ثلاثي : نحو ضرب ،
تقول : ضَرَّاب ومضراب وضروب وضريب وضرب) على ما جاء في حواشي ياسين على
التصريح . فانت ترى أن الامام الدنوشري قد نبه على قياس الاشتقاق في صيغ المبالغة
الخمس ، بل جعل ذلك مذهب البصريين .

قال الشيخ محمد الخضر حسين في التعليق على كلام الامام الدنوشري (وهذا النص يدل
على أن صوغ فعّال من الفعل المتعدي قياسي كسائر ابنية المبالغة) . ولكن ما وجه قول
الامام الدنوشري بقياس صوغ ابنية المبالغة الخمسة من كل فعل متعدد ، بل ما وجه دعواه
أن هذا هو مذهب البصريين ولم يصرح به أحد منهم ؟

لم يعرض الشيخ محمد الخضر حسين لهذا ، على حين أشار أن كتب الصرف لم
تصرّح بمثل هذا القياس . فما توجيه قول الامام الدنوشري اذا ؟

اقول ان البصريين قد قالوا بقياس اعمال صيغ المبالغة الخمس ، ومنهم من التصر
على الثلاث الاولى منها . على أن أخذهم بالقياس في اعمال هذه الثلاث قد بني على
الكثرة في تحويل (فاعل) اليها ، واعمالها عمله . ولما ارتبط اعمالها بتحويلها ، فقد
أصبح الحكم بالقياس في اعمالها صراحة ، مقتضيا الحكم بالقياس في تحويلها ضمنا .
وكان هذا ما حمل الدنوشري على أن يقول (مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعدد
ثلاثي نحو ضرب ، تقول : ضَرَّاب ومضراب وضروب وضريب وضرب) .

ويسدد مذهبنا اليه أنهم كلما قالوا بقياس اعمال طائفة من صيغ المبالغة ، مضوا في
اشتقاق هذه الصيغ من فعل واحد . فانظر الى قول ابن العاجب في الكافية (وما صيغ
منه للمبالغة كضَرَّاب وضروب ومضراب ، وعليه وحذر) فقد قال ابن العاجب بقياس
اعمال الصيغ الثلاث الاولى ، ومضى في اشتقاقها من (ضرب) نفسه ، فقال (كضَرَّاب
وضروب ومضراب) ، على حين ذهب الى اعمال صيغتي (فمبيل وفعل) سماعاً ،
فاشتق كلاهما ، من فعل ، فقال (وعليه وحذر) . قال الرضي في شرح قول ابن العاجب
(٢٠٢/٢) : (ابنية المبالغة الماملة اتفاقاً من البصريين ثلاثة . وهذه الثلاثة مما
حوّل اليها أسماء الفاعلين من الثلاثي عند قصد المبالغة) . أفلا يعني ايراد الصيغ
الثلاث من (ضرب) نفسه ، القول بقياس تحويل (ضارب) اليها ، أي اشتقاقها من
(ضرب) ؟

وقد ذهب الشنتمري الى قياس اعمال الصيغ الخمس جميعاً ، كما فعل سيبويه ،
لقال : (لانه - أي حذر - مُتَّيَّر من بنائه للتكثير ، كما كان ضروب وضَرَّاب وغيرهما
من الأمثلة) . ف (الأمثلة) هنا هي (الصيغ) كما وردت في كلام الأشموني والصبان
وسواهما . قال ابن هشام في شرح شذورالذهب (٣٩٢) : (الثالث من الأسماء الماملة
عمل الفعل : أمثلة المبالغة ، وهي عبارة عن الأوزان الخمسة المذكورة محولة من صيغة
فاعل بقصد اعادة المبالغة والتكثير) . فتقول الشنتمري (كما كان ضروب وضَرَّاب وغيرهما
من الأمثلة) يعني (كما كان ضروب وضَرَّاب ومضراب وضريب وضرب) أي على وفق
ما جاء في كلام الدنوشري .

□ إذا صح القياس في أعمال فعيل وفتعل فلا يصح القياس في اشتقاقهما :

مر بنا أن أخذ الأئمة بالقياس في أعمال صيغ المبالغة الثلاث الأولى مرده إلى كثرة تحويل (فاعل) إليها وأعمالها عمله ، وأن الكثرة في تحويلها إذا كان قد أتاح القياس في أعمالها فلا شك أنه يأذن بالقياس في اشتقاقها أيضاً . على أن سيبويه ومن تبعه من البصريين قد قالوا بقياس أعمال (فَمَلَّ وفعيل) من صيغ المبالغة ، على قلة ما حوّل من فاعل اليهما للمبالغة . وقد أشار هذا بعض البصريين إلى أن يقولوا بالسماع في أعمالهما . واستشهد سيبويه بصحة أعمال (فَمَلَّ) وقياسه بقول الشاعر :

حذرٌ أموراً لا تضرير وآمن ما ليس منجيتاً من الأقدار

قال الامام الشنتمري (٥٨/١) : (الشاهد فيه نصب أمور بحذر لأنه تكثير حاذر . وحاذر يعمل عمل فعله المضارع فيجري حذر عند سيبويه مجراه في العمل لأنه عنده مُنْفِيٌّ من بنائه للتكثير ، كما كان ضرّوب وضرّاب وغيرهما من الأمثلة) ، وأردف : (وقد حوّل سيبويه في تمديّي فَمَلَّ وفعيل لأنهما بناءان لما لا يتعدّى كبطر وأشر ، وكريم ولثيم . وسيبويه رحمه الله لا يراعسي في موافقته بناء ما لا يتعدّى ، إذا كان منقولاً عن فاعل المتعدّي للتكثير وهو القياس) .

فجئنا بالمسألة أن (حذراً) لو أتى من (لازم) لكان صفة مشبهة ، كما مثل الشنتمري لهذا ب (بطر وأشر) . والأكثر في (فَمَلَّ) أن يأتي من لازم ويكون صفة مشبهة . وكذا الأصل في (فَمَلَّ) ، وقد مثل له الشنتمري ب (كريم ولثيم) . لكن حذراً وقد عمل في المفعول قد أتى من متعدّد لا يقع الفعل على جهة التكثير . فهو محوّل إذا من (حاذر) اسم الفاعل ، عامل عمله كضرّوب وضرّاب . ولا تمنع قلة أعمال (فَمَلَّ وفعيل) من الحكم بقياس الأعمال فيهما لأنهما تفرعا في العمل على أصل ، وإن ضاق مسراه . وسيبويه قد بنى على (شنوءة وشنئي) ولا مثيل له ، إجراء ل (فَمَلَّ) مجرى (فَمَلَّ) لمشابهته أياها ، فقال (حلوبة وحلبى وركوبه وركبى) . قال ابن جنى في الخصائص (ط - ١٩١٣ - ١/١٢١) : (وتفسيره أن الذي جاء في فعولة هو هذا الحرف والقياس قابله ، ولم يأت شيء ينقضه . فإذا قاس الانسان على جميع ما جاء ، وكان أيضاً صحيحاً في القياس مقبولاً ، فلا غرو ولا سلام) .

وقد مثل النحاة لأعمال (فعيل) ب (شبيه) . وهو في معنى (المشبه) . وقد جاء من فعل متعدّد هو (أشبه الشيء الشيء) فهو مشبه أياه) . فإذا أردت أن توقع به فعلاً لإرادة التكثير كان محولاً من اسم الفاعل عاملاً عمله . قال الشاعر :

فتاتان أما منهما فشيبة هلالاً وأخرى منهما تشبه البدر

ومعناه هما فتاتان أما واحدة منهما فشيبة هلالاً فأعمل صيغة المبالغة وهو شبيبة أعمال اسم الفاعل (مشبهة) فنصب بها المفعول به وهو قوله (هلالاً) . وقد مثلوا لأعمال (فعيل) ب (أكيل) أيضاً . قال حاتم الطائي :

إذا ما صنعت الزاد فالتمسي له أكيلاً فاني لست آكله وحلي

واختلف النحاة في (أكيل) ، فمن قدر في معناه المبالغة جملة محولا عن (أكل) .
ومن رأى أنه (المأكل) اعتده صفة للشبوت على (فمیل) بمعنى مفاعل . وهكذا نذير
بمعنى منذر . قال صاحب المغني (وأما قوله تعالى نذيرا للبشر ، فإن كان النذير بمعنى
المنذر فهو مثل فعال لما يريد ، وإن كان بمعنى الانذار فاللام مثلها في سقيا لزيد) .

* * *

على أن هذا الذي اعتمده سيبويه في القول بقياس اعمال (فَمِيلَ وفَمِيل) لا يقتضى
القول بالقياس في اشتقاقهما . فالقياس في الاعمال انما بني على القليل لأنه أصل ،
أما القياس في الاشتقاق فليس له ما يسند من أصل أو كثرة . ذلك أن الأصل في الوصف
إذا كان على (فَمِيل) أن يشتق من فعل لازم على (فَمِيلَ) بفتح فكسر ، فيكون صفة
مشبهة على الشبوت . وقلما يكون صيغة مبالغة تشتق من متعد لارادة ايقاع الحدث
على جهة التكثير . وكذلك (فَمِيل) فبابه إذا كان بمعنى الفاعل أن يكون صفة مشبهة
تشتق من (فَمِيلَ) بالضم أو (فَمِيلَ) بالكسر ، وهما لازمان . أو يكون بمعنى المفاعل
كالجلس والأكيل والنديم بمعنى المجالس والمأكل والمنادم ، وهذه لا تعمل باتساق .
ويندر أن يأتي لايقاع الحدث من متعد على جهة التكثير ليعد صيغة مبالغة كعلم من عالم ،
وكرحيم من راحم عند من رأى أنه للمبالغة كما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل (٧١ / ٦)
وأبو البقاء في كلياته (٣٧١ / ٢) ، وقد ذهب هذا في موضع آخر الى أنه صفة مشبهة من
رحم بالضم ، معدولا به عن رحم بالكسر . وقد قالوا بمبالغة نذير وسميع وأليم وشبيه
من منذر ومسمع ومؤلم ومشبه وهو نادر أيضا . ومن ثم كان القياس في اعمال (فَمِيلَ)
وفمیل) لايقاع الحدث على جهة التكثير صيغتين للمبالغة لا يستدعي قياسا في
اشتقاقهما .

□ صيغة فعّال في المبالغة :

هذا وإذا ثبت القول بالقياس في اشتقاق فعال وفعل ومفعال ، فإن (فعّالا) هو
أكثرها شيوعا . وقد جاء للمبالغة والكثرة ، كما جاء للصناعة والاحتراف والملازمة .
والأصل أن يكون اشتقاق هذه الصيغ من المتعدي كما يكون من اللازم لأنها محولة من
فاعل ، وفاعل يأتي من لازم ومتعد . وقد أقر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مؤتمره
صوغ (فعّال) من كل ثلاثي متصرف طردا لما سمع من ذلك . فقد جاء في مجلته (٣٥ / ٢) :
(يصاغ فعّال للمبالغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي) ، وهو رأي حسن .
وقد ذكر الشيخ محمد الخضرمي كثيرا مما جاء على (فعّال) من لازم ك (الأناك
والأوتاب والبغثال والبسّام والتواب والتهاب والثواب والحنان والحلاف والغناس والدراج
والرقاص والرواغ والسباج والسجاج والسراج والكذاب والسيح والسقاط
والشفاف والصخاب والصباح والضحاك والموام والفواص والقوام والمزاج والمشاء والمكار
والمياس والميال والنباح والنهاض والنوام والهطال والوشاب والوضاح والولاج .
والوقاع . . .) .

ومن هذا (نثار وسَّمَاء) • قال الجوهري في الصحاح : (يقال ما كانت فتنة الا نمر فيها فلان ، أي نهض فيها ، وان فلانا لنثار في الفتن ، اذا كان سماء فيها) • وفي الألفاظ الكتابية لابن السكيت نحو من ذلك (١٣٦) •

وقد جاء (صفاق وأفثاق) : والأول من (صفق) • قال صاحب المصباح (وصفقت له بالبيعة صفقا ضربت بيدي على يده • وكان العرب اذا وجب البيع ضرب أحدهما يده على يد صاحبه • ثم استعملت الصفقة في العقد) • والثاني من (أفق) • قال الجوهري : (ويقال أفق اذا ذهب في الأرض) • وفي النهاية لابن الأثير (وفي حديث لقمان : صفثاق أفثاق ، هو الرجل الكثير الأسفار والتصرف في التجارات) •

□ صيغة فعّال في الصناعة :

وقد استعمل العرب صيغة (فعّال) في قصد آخر يناسب المبالغة والكثرة ، وهو الصناعة والاحتراف وملازمة الشيء ، فقالوا (الجمّال والقصّاب والخراط والدلال والسياف والعمّار والحداد) ونحو ذلك ، فما الذي قاله الأئمة في صوغه ؟

صرح كثير من الأئمة بقياس (فعّال) في هذا الباب ، وهو باب النسب الى الصناعة قال صاحب الهمع (١٩٨/٢) : (ومنها الاغناء عن ياء النسب بصوغ فعّال من العرفة كخباز وقزاز وسقاء وبناء وزجاج وبزاز ، ويقال خياط ونجار ••) وقال (وقد يقوم فعّال مقام فاعل بمعنى نابل ، أي صاحب نبل • وقد يقوم فاعل مقام فعال كعائك في معنى حواك لأن العياكة من الحرف •••) وأردف (وكل هذا موقوف على السماع ولا يقاس شيء منه وان كان قد كثر في كلامهم • قال سيبويه : فلا يقال لصاحب البر برار ولا لصاحب الشمير شمار ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكة فكاه) • واستدرك فقال (والمبرد يقيس باب فاعل وفعال لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى) • ولم يستبعد ابن يعيش قياس (فعال) هذا ، فقال في شرح المفصل (وكثر فعال حتى لا يبعد دعوى القياس فيه ، وقل فاعل ، فلا يمكن دعوى القياس فيه) •

وقد أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس (فعال) للصناعة فقال : (يصاغ فعال قياساً للدلالة على الاحتراف وملازمة الشيء • فإذا خيف لبس بين صانع الشيء وملازمه ، كانت صيغة فعال للصانع ، وكان النسب بالياء لغيره • فيقال زجاج لصانع الزجاج ، وزجاجي لبائمه) •

وقد عاب الأستاذ أسعد خليل داغر على الأب أنستاس ماري الكرمللي قوله (يباع سماء) ، قال والصواب (بائع) • فاحتج الأب لورود (يباع) في مستدرك التاج ، وفي مقدمة الأدب للزمخشري • واحتج الدكتور مصطفى جواد بالقياس فأحال داغراً على قول ابن عقيل (يباع للكثرة فعال ومفعال وفعول وفعيل وفعال ، فتعمل عمل الفعل على حد اسم الفاعل) ، كما جاء في كتاب أغلاط اللغويين القدماء للأب الكرمللي • فما الرأي في هذا ؟

صواب المسألة عندي أن (البياع) صيغة للاحتراف أو النسب الى الصناعة ، وقد استظهر الدكتور مصطفى حداد بقول ابن عقيل في صيغ المبالغة لا في النسب • وليس

في قول ابن عقيل هنا ما يحتاج به أصلاً لأن كلامه على قياس الاعمال في صيغ المبالغة ، ولم يصرح بقياس الاشتقاق . ولو أخذ جواد بقول ابن عقيل في (فعال) الذي هو للنسب ، لجاز ذلك منه . قال ابن مالك :

ومع فاعل وفعال فعيل في نسب أغنى عن اليا فقبل
وغير ما استلفته مقررأ على الذي ينقل منه اقتصرأ

فقال ابن عقيل : (باب ما جاء من المنسوب مخالفاً لما سبق تقريره فهو من شواذ النسب التي تحفظ ولا قياس عليها) . وقال الأشموني : (يعني أن ما جاء من النسب مخالفاً لما تقدم من الضوابط شاذ ، يحفظ ولا يقاس عليه) . وإذا كان فعوى ذلك أن ما جاء على فاعل وفعال وفعل ، قد جاء على ضابط وأنه مقبول ، وأن ما سواه مما لم يوقف فيه على ضابط فانه شاذ لا يقاس عليه . أقول ان هذا لا يعني أن ما جاء على هذه الصيغ مقيس بالضرورة ، لكن المبرد كما رأيت قد قال بقياس (فعال) على ما جاء في الهمع ، وأشار إليه الأشموني بقوله (والمبرد يقيس هذا) أي يقيس فعلا ، كما ذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن كثرة فعال تؤذن بقياسه .

هذا وقد ذكر سيبويه والثعالبي (البياع) فيما جاء على (فعال) . قال سيبويه في الكتاب (٢٦١/٢) : (وما تُسأل ألفه قولهم كيال وبياع) . وجاء في فقه اللغة في فصل (أسماء فارسية منسية وعربيتها محكية مستعملة / ٤٥٠) قول الثعالبي (المساح والبياع والدلال والصراف والبقال والجمال والقصاب والفضاد والخراط) . وذكر الأشموني (البياع) في كلامه فقال (قالوا لبياع المطر ولبيع البتوت وهي الأكسية عطار وعطري ، وبتات وبتني) .

□ صيغة فعول في المبالغة :

أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس اشتقاق (فعول) للمبالغة من المتعدي واللازم حين الحاجة ، وهو رأي صائب . وقد تقدم أن من الأئمة البصريين من يقول بقياس اشتقاقه . ويؤيد قياس (فعول) ما جاء في التاج (والمقرب : النُّصُور ، كصبور من الصبر للمبالغة ، المنيع . قال شيخنا ، ولو قال الناصر البالغ المنعة كان أدل على المراد وأبعد عن الابهام ، لأن بناء فعول من نصر ، ولو كان مقيساً ، لكنه قليل الاستعمال ، ولا سيما في مقام التعريف لغيره) . فدل كلامه على أن صوغ (فعول) قياس ، على كل حال .

وإذا كنا قد أينا (فعيلاً) للمبالغة من لازم ، فإن مجيء (فعول) منه ، سائغ متقبل . وقد أحصى الأستاذ محمد شوقي أمين عضو مجمع اللغة العربية القاهري ، ما جاء على فعول وهو من اللازم ، مائة مثال أو يزيد ، كما جاء في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق (لشهر نيسان ١٩٥٥ م) .

ولكن ما بال اسم المبالغة (فعول) هذا يتسع للازم ويضيق عنه اسم المبالغة (فعيل) فلا يأتي الا من تمتد . أقول الأصل في (فعيل) أن يكون صفة مشبهة ، وهو مبني غالباً على

(فعل) بالضم ، ولا يكون هذا الا لازماً . فاذا خرج عن بابه الى المبالغة لايقاع الفعل على جهة التكثير فلا بد أن يبني على غير اللازم .

أما (فعول) فالأصل أن يكون لايقاع الفعل على جهة التكثير ، ولا يقتضي حاله هذا أن يختص بلازم أو متعدد ، كما اقتضى حال (فعيل) في الأصل . ومن ثم اتسع لهما جميعاً وكثر ما جاء منه ، بل من هنا ضاق مسرى (فعيل) اذا كان للمبالغة فقلّ تحوله عن اسم الفاعل . وقد أحصى الدكتور ابراهيم أنيس عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة في معجم الفيروزآبادي (٣٧٩) مثلاً لفعول ، على حين لم يقع على أكثر من (١٤٧) مثلاً ، من مفعال ، كما جاء في مجلة المجمع القاهري الثامنة عشرة .

ومن نافلة القول أن يكون (فعول) للمبالغة سواء بُني على متعدد أو لازم ، لكنه هل يحتمل أن يكون صفة مشبهة اذا كان من لازم ؟ عندي أنه لا يتأتى هذا الا بشرط واحد . فقد جاء النص على أن (فعولا) ، من صيغ المبالغة ، وأنه يستوي فيه التذكر والتأنيث ما دام بمعنى الفاعل ، وأنه كذلك . فانت تقول رجل صبور وامرأة صبور ورجل غيور وامرأة غيور . فلا مساغ إذن لأن يكون صفة مشبهة ، لأن النص على أن الصفة المشبهة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث . لكنه اذا أتى من فعول ما انث بالتاء شذوذاً قيل أنه صفة مشبهة .

هذا و (فعول) محمول على (الاسمية) لعدم بنائه على صيغة فعلية خاصة به . قال ابن سيده في المخصص (١٣٨ / ١٦) : (اعلم أن فعولا اذا كان بتأويل فاعل لم تدخله تاء التأنيث اذا كان نعتاً لمؤنث . تقول امرأة ظلمت و غضوب وتقول . ومعناه امرأة ظالمة فسرف عن فاعلة الى - فعول - فلم تدخله تاء التأنيث لأنها لم تبني على الفعل) وأردف (وذلك أن فاعلاً مبني على - فعل - ومفعلاً مبني على - أفعال - ومفعلاً مبني على فعل ، وفاعلاً مبني على فعل . فلما لم يكن لفعل تدخله تاء التأنيث تبني عليه ، لزمه التذكير لهذا المعنى . فاذا كان فعول بمعنى مفعول دخلته التاء ليفرقوا بين ناله الفعل وبين ما الفعل واقع عليه) .

فالأصل في التاء الفارقة أن تدخل على الفعل . وتدخل اسم الفاعل والمفعول لمشابهتهما الفعل لفظاً ومعنى . وحملت الصفة المشبهة على اسم الفاعل والمفعول لمشابهتهما ايهاً . وفحوى كلام ابن سيده أن ما كان من الصفات بتأويل (فاعل) لحقته التاء اذا بني على فعل يختص به غالباً ، كما اختص (فاعل) بفعل ، ومفعلاً بأفعال ، وفعيلاً بفعل ، وفعلٍ بفعل ، وفعل بما بني عليه (فاعل) .

أما (فعول) فلم يختص بفعل يغلب عليه بناؤه ، لتدخله التاء كما تدخل الفعل الذي بني عليه . والواقع أنه قد سمع (فعول) مبني على فعل وفعل لازمين ومتعددين وعلى فعل ولا يكون الا لازماً . أما فاعل فقد ذهب الجمهور الى أن بناءه من الأصل على (فعول) لازماً ومتعدداً ، و (فعيل) متعدداً .

فقد قال العرب (فعول) من فعل كنزور من نزر اذا قل فقيل امرأة نزر قليلة اللبن ، ولم يسمع نازر لأن فاعلاً لا يبني على فعل .

وقيل كسول من كسل ، وحصور من حصر ورؤوم من رثم وفروق من فرق ولم
يُسمع في معناها (فاعل) لأن فاعلا لا يُبنى عند الجمهور على فعلٍ لازماً . وقد أدى هذا
الى كثرة (فعول) في المبالغة . قال الدكتور ابراهيم أنيس عضو المجمع اللغة العربية
بالقاهرة في مجلة المجمع (١٨ / ٨٢) : (والذي يبعث على العيرة هو التسوية بين هاتين
الصيغتين : فعول ومفعال ، في فكرة القياسية ، رغم أن ما ورد من أمثلة فعول في المعاجم
العربية يكاد يبلغ ثلاثة أمثال ما ورد فيها من صيغة مفعال . ففي احصاء سريع من
قاموس الفيروز آبادي تبين لنا أن عدد أمثلة فعول - ٣٧٩ - على حين أن عدد أمثلة مفعال
- ١٤٧ -) . فاذا كانت فعول للمفعول ألحقت بها التاء فرقا بينها وبين ما هو للمفاعل .

□ عدو على صيغة فعول :

هذا وقد جاء في التنزيل (ان هذا عدو لك ولزوجك - طه / ١١٧) فما القول في
(عدو) هذا ؟ بحث صاحب المغني (عدوا) في الآية ، كما بحث (أكيل) في قول الشاعر :

إذا ما صنعت الزاد فالتمسي له أكيلاً فاني لست آكله وحدي

قال ابن هشام (١٧٧ / ١) : (وفيه نظر لأن عدواً وأكيلاً ، وان كانا بمعنى معاد
ومؤاكل ، لا ينصبان المفعول ، لأنهما موضوعان للشبوت وليسا مجاريين للفعل في التحرك
والسكون ، ولا محولان عما هو مجار له . لأن التحويل انما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها
المبالغة) وأردف (وانما اللام في البيت للتعميل وهي متعلقة بالتمسي ، وفي الآية
متعلقة بمستتر محذوف صفة لعدو ، وهي للاختصاص) .

يريد صاحب المغني أن ينفي عن (عدو) و (أكيل) صيغة المبالغة في الآية والبيت ،
وهو يرى أن العدو والأكيل بمعنى المعادي والمؤاكل . وما جاء بمعنى مفاعل كجلس
ونديم وسمر لا يعمل باتفاق . ومن ثم لم تكن اللام في العبارتين للتقوية . وانما هي في
(عدو لك) للاختصاص ، وفي (فالتمسي له أكيلاً) للتعميل .

وعلق الشيخ محمد الأمير على كلام ابن هشام فلم ير بأساً في أن يكون (عدو) في
الآية ، و (أكيل) في البيت ، للمبالغة ، بل رأى أن المعنى يؤيد هذا ، وخالفه فيه الشمني .
وعندي أن المفعول الأول في الحكم ها هنا ، على الدلالة . فأقرب شيء يمكن أن يرد اليه
(عدو) هو عداً عداً . والمدام هو الظلم كما جاء في الأعمال لابن القوطية ، لكنه هو
العداوة أيضاً . قال الجوهري في الصحاح (العادي : العدو) . فاذا كان (عدو) مبنياً
على (عدا) اللازم ، فينبغي أن يكون صيغة مبالغة من لازم محولا من (عاد) ، هذا هو
الأصل . قال ابن السكيت (فعول اذا كان في تأويل فاعل كان مؤنثه بغير هاء نحو رجل
صبور وامرأة صبور) . الا أن يكون (عدو) هذا مؤنثه (عدوة) فيكون صفة مشبهة .
قال ابن السكيت (الاحرفاً واحداً جاء نادراً قالوا هذه عدوة الله) . ومعنى هذا أن الأصل
في (فعول) أن يكون صيغة مبالغة يستوي فيه التذكير والتأنيث ، فاذا أنت كان شاذاً .
ولا يعني شذوذه هذا افتترانه بتاء التأنيث فحسب ، وانما يعني الى ذلك صيرورته صفة
مشبهة . ولم أر من صرح بهذا ، غير أنه جاء في المصباح قول للأزهري (اذا أريد الصفة

قيل عدوة) . وقد يتسمح الأئمة حيناً فيقحمون (فعولاً) في الصفات المشبهة . فقد اعتد ابن الحاجب في الشافية (فعولاً) زنة من زئات الصفات المشبهة ، ومثل له ب (غيور) من غار يغير لازماً على فَعِيلَ بالكسر ، ووقور من وقُرَ وقُرُ لازماً على فَعْلَ بالضم ، ولم يعرض الرضي في شرحه لهذين المثالين (١٤٣/١ - ١٤٨) . وقد حكى الشيخ مصطفى الفلايني (غيوراً) صفة مشبهة في كتابه جامع دروس اللغة العربية ، كما جاء محمد أحمد الكاوي الأستاذ بكلية الدراسات العربية بجامعة القاهرة في كتابه التطبيقات العربية بـ (وقور) صفة مشبهة . والذي يفهم من كلام الأئمة أن (فعولاً) كغيور ووقور صيغة مبالغة لا صفة مشبهة ، ولو التبس ما بُني من (فعول) من الفعل اللازم بالصفة المشبهة لتقارب دلالتيهما فصيغة المبالغة تدل على التكثير والصفة المشبهة تدل على الثبوت . إذ كيف يتفق أن يكون الأصل في الصفات المشبهة أن تدخلها التاء الفارقة ، وأن يكون الأصل في (فعول) بمعنى الفاعل ألا تدخله هذه التاء ، ثم يكون فعول صفة مشبهة . وليس هذا حسب ، بل كل ما ذكره مما دخلته التاء من فعول هو (عدو) . إذ جاء في كلام الصفدي على لامية المعجم (٢٧٦/٢) : (لم يأت فعول بهاء الا في عدوة) . وإذا كان قد شذ من الصفة المشبهة صفات استوى فيها التذكير والتأنيث فقد جاء هذا من (فعيل) بمعنى الفاعل ، وهو أصل في الصفة المشبهة كبعيد وقريب وصديق وكفيل .

ففعول اذن صيغة مبالغة لا صفة مشبهة . وهو محمول على الاسمية لا على الوصفية ، فجمعه جمع الأسماء لا جمع الصفات ، ويستوي فيه التذكير والتأنيث خلافاً للصفات المشبهة . ولو قالت العرب (غيورة ووقورة) لاختلف الحال . قال سيبويه (٢٠٨/٢) : (وأما ما كان فعولاً فإنه يكسر على فَعْلٍ عند جمع المؤنث أو جمع المذكر . وأما ما كان وصفاً للمؤنث فإنهم قد يجمعونه على فعائل . وكما كسروا الأسماء وذلك قدوم وقدايم وقدام) وأضاف : (وليس شيء من هذا وإن عنت به الأديين يجمع بالواو والنون ، كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء ، لأنه ليس فيه علامة التأنيث ، لأنه مذكر الأصل) . وقال في موضع آخر (٢٠٩/٢) : (كما كسر فعول على فَعْلٍ فوافق الأسماء) . وقال الرضي في شرح الشافية (١٣٣/٢) : (وحق باب عدو أن يجمع بالواو والنون ، لكنه استعمل استعمال الأسماء فكسر تكسيرها) . وإذا حققنا في جمع (عدو) ألفيناه يجمع جمع الصفات فيكون هذا جمع (عدو) الذي يؤنث بالتاء لأنه صفة مشبهة . ويجمع جمع الأسماء فيكون هذا جمع (عدو) اسم المبالغة الذي يستوي فيه التذكير والتأنيث . أما جمع الصفات فهو (الأعداء) . وجمع (أفعال) هذا يجمع عليه الاسم ولكن يجمع عليه الصفة أيضاً . فقد جاء في الهمع (١٧٤/٢) : (أفعال يطرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعال . . . والوصف كجلف وأجلاف وحر وأحرار . . . وكذا غير الثلاثي كشريف وأشرف) . فكانهم حملوا الصفة من فعول وهو (عدو) الذي يؤنث ، على الصفة من فعيل كشريف فقالوا (أعداء) كما قالوا (أشرف) ، وكثيراً ما حمل فعول على فعيل .

أما جمع الأسماء فهو (العلئ) بكسر العين وضمها . وهو جمع للأسماء دون الصفات . فقد جاء في المصباح أن فعلاً أو فعلاً ليس جمعاً للصفات وإنما هو جمع

للأسماء ، قال : (لأن باب عنب مختص بالأسماء ولم يات منه في الصفات الا قوم عدى ،
وضم العين لغة فيه) وعدو هذا الذي يجمع على عدى هو اسم مبالغة ولو عد وصفا .

أما قولهم (المداة) فهو جمع (عاد) كقضاة جمع قاض وغزاة جمع غاز . وأما
الأعادي فهو جمع الجمع ، ولو التبس أمرهذه الجموع في كثير من نصوص المعجمات
والأمهات اللغوية . هذا ويحمل (عدو) الصفة المشبهة على لازم ، والذي هو اسم مبالغة على
(متمد) . قال القرطبي في قوله تعالى (اهبطوا بمضكم لبمض عدو - البقرة/ ٣٦) :
(والعدو خلاف الصديق ، وهو من عدا اذا ظلم . وذئب عدوان يمدو على الناس)
فبناء من لازم . وقال (وقيل هو مأخوذ من المجاوزة من قولك لا يمدوك هذا الأمر أي
لا يتجاوزك) . فبناء من متمد . ونحو من ذلك ما جاء في البحر المحيط لأبي حيان .

□ صيغة مفعال في المبالغة :

إذا كان الأئمة قد ساووا بين مفعال وفعل وفعل في قياس الاعمال ، فلا شك أن
فعالا وفعلولا أثبت في دعوى القياس من (مفعال) . فقد صح أن ما جاء من (فعول)
من أمثلة المبالغة يكاد يبلغ ثلاثة أمثال ما ورد منها على صيغة (مفعال) .

ومفعال هذا محمول على الاسمية كفعال ، إذ يستوي فيه التذكير والتأنيث خلافا
لـ (فعال) . قال ابن سيده في المخصص (١٣٥/١٦) : (اعلم أن مفعالا يكون نعتا
للمؤنث بغير هاء ، لأنه انعدل من النعمت انعدالا أشد من انعدال صبور وشكور ،
وما أشبههما من الصروف عن جهته ، لأنه شبهه بالمصادر لزيادة هذه الميم فيه ، ولأنه
مبنى على غير فعل ويجمع على مفاعيل ولا يجمع المذكر بالواو والنون ولا المؤنث بالالف
والتاء الا قليلا) .

ويأتي ابن سيده بأمثلة من (مفعال) فيقول : (فمن ذلك قولهم امرأة ميساق اذا
وقع اللبن في ثديها ، وكذلك الناقة . والشاة مذكار ومثالث اذا كان من عاداتها أن تلد
الاناث والذكور ومحماق اذا ولدت الحمقى ، ومكياس تلد الاكياس) . والأكياس جمع
كيس على زنة جيد ، وهو الفطن الظريف الحسن الفهم . وأردف (ومنجاب تلد
النجباء . . . ومتثام اذا كان من عاداتها أن تلد اثنتين اثنتين . . . وامرأة مبهاج غلبت عليها
البهجة ، ومفناج من الفنج . . . ومطارم مططرة . . . ومطاء من العطية ، ومهداء من
الهدية ، ومكسال من الكسل ، وكذلك الذكر . . .) .

وثمة منعاس من النعاس . . . ومهساس كثيرة الأكل ، ونخلعة مبكار تبيكر بالحمل
ومشغار خلاف ذلك . وأرض مبكار وممراح ومنبات كثيرة الانبات ، وممشاب كثيرة
المشب . وسحابة مغاز كمدرار .

هذا وقد رد ابن سيده محيي (مفعال) للمؤنث والمذكر الى أنه شبه بالمصادر لزيادة
الميم فيه . وقال سيبويه انه جمع جمع الأسماء كما جمع فعول لأنها تشابها في استواء
التذكير والتأنيث فيهما . فقد جاء في الكتاب (٢٠٩/٢) : (وأما ما كان مفعالا فانه يكسر
على مثال مفاعيل كالأسماء وذلك لأنه شبه بفعال ، حيث كان المذكر والمؤنث فيه سواء) .

وجاء ابن طلحة في كلامه على تفاوت الدلالة في صيغ المبالغة ، برأي جدير بالنظر . فقد ذكر السيوطي في الهمع (٩٧/٢) : (وادعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضا ، ففعل لمن كثر منه الفعل ، وفعل لمن صار له كالصناعة ، ومفعل لمن صار له كالألة ، وفعل لمن صار له كالطبيعة ، وفعل لمن صار له كالعادة) . فإذا صح هذا كان فعال في المبالغة فرعاً على فعال في الاحتراف ، فدخلتاء التانيث في الفرع حملاً على الأصل . وكان أصل (مفعال) للمبالغة مفعلاً للآلة ، فامتنع تانيث الأول حملاً على أصله أيضاً . أما فعيل وفعل فهما في الأصل صفتان مشبهتان استعيرتا للمبالغة فعولتا في التذكير والتانيث معاملة الصفة المشبهة . أما (فعول) فهو أصل في المبالغة لمن يكثر منه الفعل . وقد عدل به عن فاعل لكنه لم يطرد اشتقاقه في بناء من أبنية الفعل كما اطرد اسم الفاعل والصفة المشبهة ، فخالفهما وحمل على الاسم فاستوى فيه التذكير والتانيث .

فاستبان بهذا أن العرب قد جعلت (مفعلاً) اسماً للآلة ، فأطلقت (المعراك) مثلاً على العمود الذي تتحرك به النار ، و (المجداف والمجداف) بالذال والذال ، على الخشبة الطويلة يسير بها الملاح قاربه ، ثم استعارت هذه الصيغة لمن كان عمله أو صفته كالألة كثرة واستمراراً . قال صاحب الكلبيات أبو البقاء (٣٩٨) : (مفعال لمن اعتاد الفعل حتى صار له كالألة ، وهذا الوزن يأتي لاسم الفاعل لغرض التكرير والمبالغة كالمفضال) .

ونحو ذلك (مفعل) بكسر الأول ، فهو في الأصل ل (اسم الآلة) ثم استعمل للمبالغة أيضاً . قال زاهر الأتيمي :

ومِحْسَنٌ حربٌ مُقَدِّمٌ متعرِّضٌ للموت غير معرِّدٍ حيَّادٌ

قال المرزوقي في شرح الحماسة (يقال حششت النار إذا جمعت العطب إليها وهبتها ، كأنه جملة آلة في حش نار الحرب ، لأن المفعل للآلات) . وقال في قول الشاعر (مسمر لحروب) (مسمر الذي كأنه آلة في إيقاد الحرب) . وقد قالوا : امرأة مفشم ورجل مفشم للذي لا يثنيه شيء عما يريد لشجاعته ، وامرأة ميكر ملازمة للخصومة .

□ صيغة فعله للمبالغة :

فعله بضم ففتح تائي للفاعل وتكون للمبالغة وتصاغ من لازم ومتعد بل تبنى حيناً على غير فعل . قال ابن السكيت في اصلاح المنطق (١٧٦) : (اعلم أن ما جاء على فعله بضم الفاء وفتح العين من النموت ، فهو في تأويل فاعل ، وما جاء على فعله ساكنة العين فهو في معنى مفعول به) . وقال ابن سيده في المخصص (١٦/١٧١) : (فُعَلَةٌ مما يجري على الفعل أو يفارقه) . وما جاء على فُعَلَةٌ : رجل نكحة كثير النكاح ، وعُرْقَةٌ كثير المرق ، ومسكة بخيل ، وشتفة للذي ينتف من العلم شيئاً ولا يستقصيه ، وحولة محتال ، وخدعة كثير الخداع ، وخرجة والجه أي متصرف ، وهزاة يهزأ بالناس وسخرة بهم وضحكة يضحك بهم ، وهزرة لمزة يهزم الناس ويلمزهم أي يمتبهم ، وخذلة يخذلهم وكذبة يكذبهم ، وصُرعة شديد الصراع ، وضجعة قعدة نومة كثير الاضطجاع والقعود والنوم ،

خامل ، وتكأة كثير الاتكاء ولمبة كثير اللعب، وهزرة كثير الكلام ، وأمنة يشق بكل أحد .
وامرأة طلعة كثيرة التطلع ، وأكلة شربة كثير الأكل والشرب وسؤلة كثير السؤال .

وهقد الأستاذ عطية الصوالحي عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة فصلا حول
(فعلة) تقدم به الى مؤتمر المجمع في دورته الرابعة والثلاثين ، تضمن اقتراحاً باطراد
صوغ (فعلة) بضم الفاء وفتح المين للدلالة على الكثرة ، وقد خلصت لجنة الأصول من
بحثها الى أنه (يجوز أن يصاغ من الفعل الثلاثي القابل للمبالغة صيغة على وزن فعلة
بضم الفاء وفتح المين كضحكة وصفاً للمذكروالمؤنث للدلالة على التكثير والمبالغة . واذا
أدى الصوغ من المعتل اللام الى لبس ، وجب التصحيح ، فيقال سعية من سعى ، ودعوة
من دعا) .

ومعنى قوله (واذا أدى الصوغ من الفعل . .) أن فعلة من سعى (سعية) قبل
الاعلال . على أن من حق الياء فيه أن تمل فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصبح
اللفظ (سعاة) ، فيقع اللبس بين فعلة الصوغ من سعى وهو (سعاة) وبين جمع
(ساع) وهو سعاة أيضاً . ولذا يستغنى عن الاعلال ويبقى النعت على (سعية) بالياء
المفتوحة دون اعلال دعفا للبس ، وكذلك الأمر في (دعوة) .

□ صيغة فعيل للمبالغة :

أخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة بقياس (فعيل) بكسر الأول وتشديد الثاني ،
ولم يقل بهذا أحد من القدماء : بل حذر بعضهم من قياسه . فقد جاء في المزهري
للسيوطي (٩٦/٢) : (قال ابن دريد في الجهرة جاء من الأول : رجل سكير دائم
السكر ، وخمير مدمن على الخمر ، وفسيق فاسق ، وخبيث من الخبث ، وحديث حسن
العديث ، وزاد الفارابي في ديوان الأدب : شريب المولع بالشراب ، وخريب الدليل ،
وصميت دائم الصمت . .) ، وأردف : (قال ابن دريد في الجهرة بمد سرده هذه الألفاظ :
اعلم أنه ليس مولد أن يبني فعيل إلا ما بنته العرب وتكلمت به . ولو أجزى لقلب أكثر
الكلام ، فلا تلتفت الى ما جاء على فعيل مما لم تسمه إلا أن يجيء فيه شمر فصيح) . وقد
جاء ذلك في الجهرة لابن دريد (٣٧٥/٣) في باب ما جاء على فعيل . أقول إذا كثر مجيء
(فعيل) للمبالغة وكان أصلاً في هذا المعنى ، فأي بأس بأن نأخذ بقياسه . قال الدكتور
ابراهيم أنيس في مجلة المجمع القاهري (٨٥/١٨) : (وقد أمكن لنا في احصاء سريع
أن نجمع من مجسم لسان العرب ومحيط الفيروزابادي نحو - ٧١ - مثالا ، رويت عن
العرب القدماء هي صديق وصرير وشريب وقليل . .) . أما تحذير ابن دريد من الأخذ
فيه بالقياس فقد يبرى دليلاً على كثرة ما جاء منه واجترأ بعضهم على الأخذ فيه بالقياس
والا فلما وجه تحذيره هذا لو كانت الأمثلة من (فعيل) نادرة في الأصل لا تؤذن بدعوى القياس
فيه ، ولا تُفري أحداً بالصوغ على مثاله .

وقد جاء في قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة (في اللغة الفاظ على صيغة فعيل من

مصدر الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي للدلالة على المبالغة ، وكثرتها تسمح بقياسيتها .
ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي لازماً ومتعدياً ، لفظ على صيغة
فعليل بكسر الفاء وتشديد العين لافادة المبالغة) (مجلة المجمع القاهري للدورة - ٢٣) .

و (فعيل) أصل في هذا الباب ، فمعظم ما جاء منه ، انما هو للمبالغة . وجاءت على
هذه الزنة أسماء قليلة . قال الدكتور ابراهيم أنيس بعد أن عدد (٧١) مثالا من (فعليل) وقع
عليها في معجم اللسان والفيروزابادي - وكلها تفيد المبالغة في الفعل - (وورد أيضاً في اللسان
والمحيط نحو - ٢٠ - مثالا من هذه الصيغة تعبر عن أسماء الأشياء . ولعلها كانت في
وقت من الأوقات صفات) . من ذلك (القليب) اسم للذئب ، وكأنه سمي بذلك لتقلبه
وخداعه . ففي الجمهرة (وقليب من أسماء الذئب لغة يمانية) . وكذلك (العريس) فهو
اسم لموضع الأسد الذي يمتاده ، وهو من عرس بالشئ اذا لزمه . وعرس القوم نزلوا من
السفر للاستراحة . ومن ذلك (سجين) في قوله تعالى (ان كتاب الفجر لفي سجين -
المطففين / ٧) ، فقد جاء في اللسان (قيل ان كتابهم في حبس لخساسة منزلتهم عند الله
عز وجل) ، وجاء فيه : (هو فيميل من السجن كأنه يُثبت من وقع به فلا يبرح مكانه) .

هذا وفعليل أصل في المبالغة ، ولم يذكر فيما استوى تذكيره وتانيثه ، فهو كالصفة
المشبهة تلحقه التاء ويجمع جمع تصحيح . قال سيويه (٢٠٩ / ٢) : (وأما الفعليل فنحرو
شريب وفسيق ، تقول شريبون وفسيقون) .

★ ★ ★

هذا ما رأينا تفصيله وبسط القول فيه حول القياس عامة ، وقياس الاشتقاق في
صيغ المبالغة خاصة . ونرجو ألا نكون قد أسهنا إلا فيما مست الحاجة إلى الإسهاب
فيه ، تبييناً لما استقر في هذا الباب من ضوابط كان لا بد في الكشف عنها وانقياد ما تصمب
منها ، من تقصي القول واستيفاء الشاهد واقامة الدليل ، بما لا يخرج الفصل عن
غرضه . ومن الله العون .

صلاح الدين الزعبلوي

